

الثورة وإشكالية التحول الديمقراطي في مصر

(Revolution and the problem of the democratic transition in Egypt)

أ. محمدي طيب

ماجستير علوم سياسية

جامعة سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الملخص

تعتبر ثورة 25 يناير 2011 في مصر من بين أهم وأقوى الثورات التي جاءت لأجل التصدي لظلم واستبداد النظم الحاكمة، والدكتاتورية في شتى صورها، فكان شعارها "الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية" وكان المبدأ الأساسي الذي قامت عليه "التغيير" على مستوى كل الأصعدة السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وذلك في إطار التحول نحو الديمقراطية، وتم ذلك بالقضاء على نظام حسني مبارك كمرحلة أولى لهذا التحول الديمقراطي، ونقل السلطة من أيدي المؤسسة العسكرية التي احتكرتها لأكثر من خمسة عقود إلى مؤسسة مدنية، وذلك بعد أن أغلقت كل سبل الانتقال السلمي السلطة.

Abstract

The revolution of the 25th of January 2011 in Egypt is considered to be one of the most important and most powerful revolutions that opposed the injustice and the tyranny of the ruling

regimes and dictatorship in its various forms. Its slogan was: **"Freedom, justice and human dignity"** and **"Change"** was the basic principle upon which it stood at all levels: political, social and economic within the frame of 'Transition towards Democracy'. As a first stage of this transition, the elimination of Mubarak's regime; and the transfer of power from the long-held military establishment to a civilian institution after all peaceful measures of transition of authority have been tried out.

مقدمة:

عرفت المجتمعات منذ القدم العديد من الثورات، القائمة ضد استبداد و طغيان أنظمة حكوماتها، محاولة بذلك تغيير هذه الأنظمة نحو أنظمة أخرى أكثر استقرارا وأمنا، و أكثر تفهما لظروف شعوبها ومطالبهم، فأضحت بذلك آلية مهمة من آليات التغير الاجتماعي والسياسي، وذلك عن طريق استهداف هذه الأنظمة الاستبدادية والإطاحة بها وبكل النخب التي كانت سائدة أو حاكمة فيها، وحتى بالنسبة للنخب التابعة لها.

فقد شهد مطلع سنة 2011 موجة عارمة للثورات الشعبية في الوطن العربي، وكانت ثورة 25 يناير 2011 بمصر من بين أهم وأبرز هذه الثورات الشعبية التي نادى بالتغيير تحت شعار "الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية"، جراء ما عانته من دكتاتورية واستبداد في ظل نظام حسني مبارك والمؤسسة العسكرية لعقود طويلة.

إن ثورة 25 يناير 2011 بمصر لم تأتي من فراغ، بل جاءت نتيجة احتقان سياسي، وغضب شعبي، أسس على مطالب وحقوق ديمقراطية هدفها

الأسمى هو العدالة والمساواة الاجتماعية، والمناصفة في الفرص في التداول على السلطة خاصة بعد التزوير الذي شهدته آخر انتخابات برلمانية قبل الثورة.

وبالتالي يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت ثورة 25 يناير 2011 في التحول نحو الديمقراطية؟

للإجابة على هذه الإشكالية يمكن تقسيم هذه الورقة إلى محورين أساسيين هما:

- الثورة في إطارها النظري والمفاهيمي.
- ثورة 25 يناير وعلاقتها بالتحول الديمقراطي.

الثورة مقارنة مفاهيمية:

1-1 في مفهوم الثورة:

إن الثورة باعتبارها كادات من بين أهم الأدوات التي ساهمت بشكل فعال في التطور التاريخي والاجتماعي للمجتمعات الإنسانية، فهي بذلك تمثل الحد الفاصل بين الأنظمة القديمة أو السابقة لها والأنظمة الأخرى الحديثة أو وليدة هذه الثورة، وقد عرفت هذه الأخيرة اهتماما كبيرا من طرف العديد من المفكرين والباحثين في العلوم بصفة عامة، وفي علم السياسة وعلم الاجتماع بصفة خاصة، بحيث قام هؤلاء الساسة وعلماء الاجتماع

بمحاولات منهم لتحديد مفهوم الثورة وقد جاء في تعريفهم لها حسب كل من:

مهراڻ كامرا فا (Mehran Kamrava) على أنها: "حدث يغير نوعيا طبيعة و تركيبة الدولة، وكيفية ارتباطها بالمجتمع والثقافة السياسية الداخلية الأكثر اتساعا و التي يحدث داخلها أنواع ومستويات متعددة من التفاعلات بين الدولة والمجتمع".¹

ثيدا سكوكبول (Theda Skocpol) : "الثورات هي التحول السريع و الأساسي في حالة المجتمع، والبنيات الطبقية، وهو يترافق مع حركات التمرد الطبقية التي تبدأ من الأسفل، وهي مسئولة عن هذا التحول جزئيا".²

وقد جاء في تعريف الدكتور عزمي بشارة (Azmi Bishara) للثورة على أنها: "تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية،³ يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة".⁴

والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها و تستبدلها بشرعية جديدة.

أما انطوني جيلنز (Anthony Giddens) فيعرف الثورة على أنها: "هي السيطرة على سلطة الدولة من خلال وسائل عنيفة من طرف قادة حركة شعبية، عندما تستعمل هذه السلطة بعد ذلك لبدأ إجراءات ذات أهمية لتحول اجتماعي".⁵

2-1 الثورة والانتقال:

يحدث الانقلاب غالبا من فئة تستهدف الاستيلاء على السلطة بالقوة وتغيير شخص الحاكم دون أن يكون في مخططها إحداث أي تغيير في الأوضاع والعلاقات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية للبلاد، بل يظل المجتمع على ما هو عليه، ويقتصر الأمر على استبدال حاكم بحاكم. بينما الثورة تتبع غالبا من صفوف الشعب لتعبر عن آماله وآلامه، وتعمل على إحداث انتفاضة أساسية وجذرية في البناء الاجتماعي بهدف إقامة علاقات اجتماعية جديدة، وإحداث تغييرات في تركيبة المجتمع وفلسفته وأهدافه بما يتفق مع مصالح جماهير الشعب وتطلعاته خاصة وان قيمة الثورة الحقيقية ترتبط بمدى شعبيتها ومدى ما يمكن أن توفره للجماهير من تعبئة لاعادت صنع المستقبل، وتغيير ما هو كائن إلى ما يجب أن يكون، بحيث يؤدي هذا التغيير إلى مغالبة التخلف والانتقال بالمجتمع إلى حياة أفضل.⁶

ففي محاولة لتحليل الاحتجاجات السياسية الشعبية والتغيير السياسي يمكن التمييز بين الانقلاب والثورة، بحيث يمكن تعريف الانقلاب على انه: "إسقاط مفاجئ و غير شرعي للنخبة الحاكمة من طرف نخبة أخرى منافسة"، فعلى سبيل المثال وضع نظام عسكري بديلا من آخر سياسي، فالانقلاب هو تبديل غير شرعي، أو تجديد حكم مجموعة من الأفراد بمجموعة أخرى، مثل استبدال زمرة حاكمة بأخرى في نفس الحزب السياسي، أو حزب سياسي بأخر، وتتميز هذه العمليات السياسية بالمشاركة القليلة نسبيا للجمهور، إما في الإطاحة أو في الدفاع عن شاغلي سلطة الدولة، وليس لديهم أي نية اتجاه أي آثار ناتجة عن هذه العملية،

سواء اجتماعية أو اقتصادية. أما الثورة فهي أكثر تعقيدا،⁷ بحيث يقوم بها فريق من الشعب لمصلحة الشعب بغية رفع الظلم والتعسف والجور الذي مورس عليه، كذلك نجد أن الثورة الحقيقية يدعمها الشعب ويؤيدها في سبيل المضي قدما لتحقيق أهدافها. أما الانقلاب فهو نوع من التمرد من جانب جماعة من العسكريين ضد الهيئة الحاكمة للقبض على زمام السلطة وتسيير الأمور كما تشتهي أنفسهم، دون تفكير في رفع الظلم والجور والعسف الممارس على الشعب.⁸ وقد أوضح "جمال عبد الناصر" مفجر ثورة يوليو الفرق بين الثورة والانقلاب في حديث له بجريدة الأهرام فذكر أن الثورة تهدف إلى الوصول إلى الحكم لتحقيق تغيير جذري في أوضاع المجتمع، بينما الانقلاب في حقيقته محاولة لتغيير شخص الحاكم فحسب.⁹

ومن خلال هذه المقارنة بين التعاريف المتعلقة بكل من الثورة والانقلاب، يمكن أن نستخلص أن الغرض من الثورة اشمل وأعم من الانقلاب، بحيث أن كلاهما يرمي إلى التغيير، إلا أن التغيير المتعلق بالثورة يكون على مستوى الحاكم و النظام ككل، أي أنها تستهدف الحاكم بغرض تغيير الأوضاع السياسية و الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن النظام السابق، أي أن تغيير الحاكم بالثورة في اغلب الأحيان يكون نتيجة لاستبداده و لتردي الأوضاع الاقتصادية وتدهور الحالة الاجتماعية، أما التغيير في الانقلاب فيكون الغرض منه استبدال حاكم مكان آخر، أو نخبة مكان نخبة أخرى، دون المساس أو حتى الاحتجاج على نوع النظام القائم، وبالتالي تغيير الحاكم مع الإبقاء على النظام.

3-1 علاقة الثورة بالتحول الديمقراطي:

بعد تحديد مفهوم الثورة و إبراز الفرق بينها وبين الانقلاب، وفي إطار تحديد العلاقة بين كل من الثورة و الديمقراطية، يمكن القول أن الديمقراطية والثورة متلازمتين، لكن كقاعدة عامة يعتبران غير مرتبطتان و في بعض الأحيان متضادتين. ففي حين هناك ثورات التي لها علاقة ضئيلة بدوافع أو تطلعات الديمقراطية، هناك ثورات أخرى قامت من اجل خدمة دوافع ديمقراطية.¹⁰ لهذا السبب وعلى مدار التاريخ الإنساني الطويل هناك سلسلة تبدأ ولا تنتهي من الثورات. فالقاعدة هي التغيير التدريجي والاستجابة المتواصلة لما يُطالب به الشرائح العريضة في أي تجمع بشري، أو شعب بالصيغة الحديثة المعاصرة¹¹، ومن بين أهم الدراسات التي قدمت حول هذا الموضوع دراسة لريتشارد ألبرت (Recharad Albert) التي اتسمت بنوع من الدقة والمعيارية فيما يخص الثورات وعلاقتها بالديمقراطية، بحيث غير مفهوم الثورة، حيث يوضح الفرق المهم بين الثورات الحسنة والثورات السيئة، وذلك وفق انتسابها للديمقراطية والشرعية، وان الثورة ليست تنصل من المواطنة وإنما هي تثبيت لها.¹²

فالثورة هي نهضة شعبية واسعة تخرق المسار العام للحياة وقواعدها وتهز الكيان المجتمعي بقصد إحداث تغيرات سياسية واجتماعية وأخلاقية عميقة، بحيث تبدأ بالانقضاض على الحكم لإلغاء النظام السياسي واستبداله بنظام جديد، وقد لا تنتهي إلا

بتغيير نمط العلاقات القائم وإعادة تنظيم وبناء الكيان الاجتماعي بناءً جذرياً، وقد درج على تسمية هذا النوع من الثورات بالثورات الاجتماعية التي تعمل ليس على قلب نظام الحكم وإنما أيضاً على تبديل عميق للبنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة، كالانتقال من الملكية الإقطاعية إلى الجمهورية الرأسمالية كحال الثورة الفرنسية (1789) أو كإلغاء الملكية الفردية والاستعاضة عنها بالملكية الجماعية كحال الثورتين الشيوعيتين في روسيا (1917) والصين (1949) أو الحالة المعاكسة في ثورات أوربا الشرقية بدءاً من عام (1989) لإسقاط الأنظمة الشمولية والانتقال إلى الديمقراطية واقتصاد السوق.

إن ارتباط التحول الديمقراطي بالثورة يمكن أيضاً أن نستشفه من خلال موجات التحول الديمقراطي، التي عرفها العالم، خلال فترات زمنية مختلفة، بحيث يرى صامويل هنتكتون (Samuel Huntington) أن العالم مر بثلاث موجات للتحول الديمقراطي، الموجة الطويلة الأولى من التحول الديمقراطي بدأت من سنة 1828 وانتهت سنة 1926، في هذه الموجة، وفي غضون مائة عام أقامت ثلاثون دولة أو يزيد الحد الأولى من المؤسسات الديمقراطية القومية،¹³ أما الموجة القصيرة الثانية من التحول الديمقراطي فبدأت من سنة 1943 إلى سنة 1962، أما الموجة الثالثة فكانت في 25 أبريل 1974 نتيجة انقلاب عسكري في لشبونة بالبرتغال ضد نظام مارشالو كايثانو (Marcelo Caetano) على يد الضباط الشبان الذين قادوا

حركة القوات البحرية، والذين وجدوا دعماً شعبياً، بحيث احتشد الجماهير في الصباح لتحية الجنود.¹⁴ فإذا كان الحديث عن الموجة الثالثة للديمقراطية قد ارتبط باسم صامويل هنتنغتون (Samuel Huntington) فإن الحديث عن الموجة الرابعة للديمقراطية قد يرتبط بأسماء عديدة في مقدمتها مايكل ماكفول (Michael McFaul)¹⁵، بحيث يرى هذا الأخير أن تحولات الديمقراطية لما بعد الشيوعية، هي الموجة الرابعة، والتي عرفت بمصطلح الثورات المخملية (Velvet Revolutions) والتي تعتبر فيها الجماهير ذات أهمية شديدة جنباً إلى جنب مع النخبة ففي المرحلة الانتقالية لما بعد الشيوعية، الشعب يشارك و يلتزم بالديمقراطية، بحيث توجد النخبة و مصالحها، والشعب الذي يعتقد بأهمية الديمقراطية. وشهدت هذه التطورات بلدان متعددة مثل ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا وسلوفينيا والصرب ومونتجمرو ومقدونيا وبلغاريا وكرواتيا (والبوسنة قبل الهجوم الصربي) كما شهدت الجمهوريات السوفيتية السابقة علي بحر البلطيق لاتفيا وليتوانيا واستونيا وفي جميع هذه الحالات ومع درجات متفاوتة من حدوث عنف محدود حدث التحول سلمياً بإسقاط الأنظمة الشيوعية وحلول معارضة ديمقراطية أو اشتراكية معتدلة موالية للغرب محلها.¹⁶ وكمثال لهذه الثورات، الثورة في تشيكوسلوفاكيا ضد الحكومة الشيوعية والتي حولت بصورة لاعنفية فاتسلاف هافل (Václav Havel) الكاتب المسرحي المنشق إلى رئيس لتشيكوسلوفاكيا الديمقراطية.¹⁷ وكذلك الحال بالنسبة للثورات الملونة التي أدت إلى تغيير النظام في صربيا

عام 2000 وفي جورجيا عام 2003 وفي أوكرانيا عام 2004 وفي
قيرغزستان عام 2005، و الكثير من الثورات المنادية بالديمقراطية،
والتي ساهمت كآلية فعالة إلى التحول نحو الديمقراطية، وكذلك ما
شهدته الدول العربية مؤخرا في مطلع عام 2011 من احتجاجات
ثورية في عدة أنحاء من العالم العربي، وبدأت الجموع تطالب بتغيير
سياسي واقتصادي. وأطاحت هذه الاحتجاجات برؤساء تونس،
ومصر، وليبيا، واليمن.¹⁸ وما يحدث منذ مطلع سنة 2011، في
سوريا رغم استعصاء نظام بشار الأسد، واضطهاده، وتشريده
وتقتيله لشعبه.

فباستقصاء تاريخي للعلاقة بين التحول الديمقراطي و الثورة،
وبالبحث في الأدبيات التي حاولت إثبات هذه العلاقة الوطيدة، نجد
أن العديد من الثورات ساهمت بشكل جدي وفعال في محاربة و
إقصاء الأنظمة الاستبدادية بشتى أنواعها، و دعم التحول نحو
الديمقراطية ومحاولة إرسائها وترسيخ قواعدها، ابتداء بالقضاء على
هذه الأنظمة الاستبدادية والإطاحة بها، وهي من بين أهم المراحل
باعتبارها أول خطوة يتوجب القيام بها للإطاحة برأس النظام وما يحيط
به من أتباع في الحكومة، ثم الانتقال إلى وضع أسس ديمقراطية، ومحاولة
تصفية مخلفات الأنظمة الدكتاتورية والقضاء عليها، وهذا وفق مرحلة
انتقالية تتميز في غالب الأحيان بنوع من الصعوبة وطول الفترة، وذلك
جراء ما تحمله في طياتها من معوقات وتحديات، تحاول إلى حد ما وفق
مجموعة من المحاولات لإفشال عملية التحول الديمقراطي، وذلك نتيجة

لتغلغل بقايا الأنظمة السابقة في مؤسسات الدولة من جهة، وصعوبة القضاء عليها دفعة واحدة من جهة أخرى، وهو ما يتطلب وقتاً طويلاً ومجهودات كبيرة من أجل إعادة مأسسة أركان النظام وفق أطر ديمقراطية وإرساء وترسيخ هذه الديمقراطية .

1- ثورة 25 يناير 2011:

نتيجة لتسلط النظام المصري واستحواذه على السلطة لمدة طويلة فاقت الثلاث عقود، وبعد جملة الأحداث التي جرت في مصر من قبل بعض الحركات والقوى السياسية، والتي قامت بمجموعة من الاحتجاجات والتظاهرات المنددة بتنحي الرئيس حسني مبارك عن السلطة، ورفض توريث الحكم لنجله جمال، حاملة بذلك شعارات "لا للتمديد لا للتوريث"، جاءت الثورة الشعبية التي استطاعت الإطاحة بنظام تمسك بالسلطة لمدة تزيد عن ثلاثة عقود بحيث بدأت هذه الثورة على مراحل من خلال حركات مثل "كفاية" الراضية للتوريث والتمديد العام ثم من خلال التحالف الذي قاده محمد البرادعي بعد عودته إلى مصر في فبراير من أجل التغيير والإصلاح، ثم مقتل خالد سعيد¹⁹ على يد الأجهزة الأمنية في الإسكندرية في يونيو وحملة "كلنا خالد سعيد" على "فيسبوك"، ثم تزوير انتخابات تمهيداً لتوريث الحكم لجمال مبارك نجل الرئيس. وقد اقترن كل هذا بتزايد كبير في القمع الذي تقوم به الأجهزة الأمنية.²⁰

1-2 أسباب ثورة 25 يناير:

اعتباراً بان لكل نتيجة علة أو سبب، واعتباراً بان ثورة 25 يناير هي ثورة شعبية جاءت نتيجة جملة من الإرهاصات، والتراكمات التي شابت

المجتمع المصري اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، جراء نظام استبد وطمى فى حكمه لعقود متتالية، تحولت هذه التراكمات إلى أسباب، إن كثرت فهي قليلة بالمقارنة للمدد الزمنية التي عاشها المصريون تحت وطأت نظام مبارك الدكتاتوري، وإن قلت فهي كثيرة بالمقارنة مع ما حصده المجتمع المصري جراء خضوعه لهذا النوع من الأنظمة. لذا يمكن القول أن هذه الأسباب التي ستسرد باعتبارها أسباب مباشرة، لم تأتي على سبيل الحصر بل جاءت على سبيل المثال، لأنه مهما ذكرت الأسباب التي فجرت لأجلها الثورة الشعبية التي أطاحت بنظام مبارك، فلن نتم حصرها وإجمالها في دراسة واحدة لأنها كثيرة ومتعددة، ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

1-1-2 انسداد الأفق السياسي والديمقراطي:

على الرغم من مضي أكثر من ثلاثة عقود على الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة في مصر، إلا أنها لم تشهد تحولاً ديمقراطياً حقيقياً، حيث أفضت عملية الانتقال إلى مجرد هامش ديمقراطي يتسع أحياناً ويضيق أحياناً أخرى طبقاً لإرادة السلطة الحاكمة. وبالتالي فهو لا يستند إلى أسس دستورية وقانونية تجسد ما يُعرف "بالدستور الديمقراطي" ولا إلى تعددية سياسية حقيقية تشكل ركيزة لتحويل مبدأ التداول السلمي للسلطة إلى واقع ملموس، ولا إلى مقومات اقتصادية واجتماعية وثقافية تعزز عملية التحول الديمقراطي وتسهم في ترسيخ ثقافة الديمقراطية، ولذلك تصنّف أدبيات متخصصة في التحول الديمقراطي النظام السياسي المصري ضمن فئة النظم المسماة ب:

"شبه التسلطية" أو "التسلطية التنافسية" أو "الديمقراطية الشكلية". ونتيجة لتعثر عملية التحول الديمقراطي فقد بدأت تتراكم مع مرور الوقت ملامح ومؤشرات أزمة بنائية في النظام السياسي المصري.²¹

وتتمثل أهم مظاهر الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي المصري فيما يلي:²²

- شخصانية السلطة وغياب مبدأ التوازن بين السلطات، حيث يمثل التفرد والاستبداد بالسلطة أحد الملامح الرئيسة للنظام السياسي، وذلك بسبب السلطات الدستورية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية.

- غياب مبدأ التداول السلمي للسلطة أو تقاسمها، لاسيما أنه بمقتضى الدستور يستطيع رئيس الجمهورية الاستمرار في الحكم مدى الحياة.

- جمود النخبة الحاكمة وتكلسها، فهذه النخبة شاخت في مواقعها وقد اقترن هذا الوضع بسيادة نزعة تكنوقراطية في تعيين الوزراء، ولذلك أصبحت ظاهرة "الوزير غير السياسي المعمر في المنصب" من أبرز ملامح النخبة الوزارية في عهد مبارك.

- وجود خلل كبير في النظام الحزبي التعددي، فالحزب الوطني الديمقراطي يحتكر الأغلبية البرلمانية منذ تأسيسه في عام 1978. وإلى جواره يوجد عدداً من الأحزاب السياسية، وكان الحزب الوطني

يستمد قوته من عاملين لا علاقة لهما بطبيعته وأدائه كحزب: أولهما: أن رئيس الدولة هو رئيس الحزب. وثانيهما: التداخل بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة، ولذلك فإن النظام الحزبي التعددي في مصر هو أقرب إلى نظام الحزب المسيطر أو المهيمن منه إلى نظام التعددية الحزبية بالمعنى المتعارف عليه.

- تزوير نتائج الانتخابات البرلمانية والمحلية لصالح الحزب الوطني الحاكم، ولعل انتخابات مجلس الشعب التي جرت في 28 نوفمبر 2010 ، خير شاهد على حجم الترتدي السياسي والأخلاقي.
- طرح ملف التوريث وإنهاء الجمهورية الملكية القائمة والانتقال إلى ملكيات واقعية، وبالتالي حدوث ردة على مبادئ ثورة يوليو 1952.

2-1-2 مشروع خلافة الرئيس وتوريث السلطة:

إن مشروع التوريث يعد من العوامل المهمة التي ساهمت في انهيار شرعية النظام سياسيا، فمنذ عودة النجل الأصغر للرئيس جمال وبدء انخراطه في العمل السياسي في أواخر التسعينيات من القرن الماضي والتكهنات تدور حول احتمال تطلعه لاعتلاء كرسي الرئاسة، خصوصا بعدما خلف بشار الأسد والده على سدة الحكم في سوريا. فبعد أن انظم جمال مبارك في فبراير 2002 إلى الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وقاد ما عرف بالتيار الإصلاحي داخل الحزب ثم تحولت هذه الهواجس إلى مخاوف مع تأسيس أمانة السياسات بالحزب

التي ترأسها هو ومارس من خلالها نفوذا كبيرا على الحزب وعلى إدارة الدولة، تحولت مخاوف المصريين إلى واقع ملموس بعد تعديل المادة 76 من دستور 1971 والتي وصفت هي وما لحقها من تعديلات بأنها خطيئة دستورية جعلت من الابن المرشح الوحيد فعليا لخلافة والده²³. ومن بين أهم المؤشرات التي زادت في تأكيد مشروع توريث حسني مبارك الحكم لابنه جمال هو بقاء منصب نائب الرئيس شاغرا على مدى سنوات حكم الرئيس مبارك الممتدة من عام 1981 وإلى غاية 2011، الأمر الذي يتيح لابنه جمال في أن يكون الرئيس القادم على اعتبار انه يشغل منصب الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي (NDP).²⁴

2-1-3 الممارسات القمعية لجهاز الأمن ضد المواطنين:

إن من بين أهم الأسباب التي أدت إلى الثورة انهيار أسطورة الدولة القوية أو دولة المؤسسات، إذ جاءت الأزمة كاشفة عن الحالة التي آلت إليها مؤسسات الدولة المصرية خلال عهد مبارك، وكيف انهارت بشكل كامل. والأسوأ هو كيف تحولت بعض المؤسسات "السيادية" المنوط بها حماية السلم الأهلي إلى مهدد له وأداة لترويع الأمنين، وهو ما أمست عليه المؤسسة الأمنية يوم الجمعة 28 يناير. مرد ذلك أن مؤسسات الدولة المصرية، بما فيها المؤسسة الأمنية، كانت قد تحولت منذ زمن إلى مجرد "جماعة مصالح" (Interest Group)، فقد أصبحت المؤسسة الأمنية في ظل حكم مبارك أحد أهم أذرع النظام في إحكام السيطرة على البلاد في منظومة ثلاثية تشمل أيضا الحزب الحاكم وطبقة من رجال الأعمال وصحافة موالية. يضاف إلى ذلك ما يمكن أن يطلق عليه الكتلة غير الرسمية للأمن، أو بالأحرى الكتلة المكلفة بترويع الأمنين، المتمثلة فيما اصطلح على تسميتها "ميليشيا البلطجية"، التي خلقت ثقافة من العنف

المرخص من قبل الدولة، تُستخدم لقمع التظاهرات وتخويف المعارضين وتزوير الانتخابات.²⁵

2-2 موجات ثورة 25 يناير:

جاءت ثورة 25 يناير بمصر وفق موجات ثلاث، بحيث أصابت هذه الموجات الثلاث جل المناطق الكبرى، فعلى الرغم من الدور المركزي الذي لعبته القاهرة وبشكل أكثر تحديدا في ميدان التحرير كمركز رمزي للثورة، فقد عرفت الكثير من المحافظات الكثير من الأحداث المهمة وقد شهدت الإسكندرية باعتبارها المدينة الثانية في البلاد بـ 4.3 مليون نسمة، نشاطا كبيرا في الاحتجاجات. فقد تأثرت تقريبا جميع المحافظات بالأحداث، ناهيك عن المناطق الصناعية كالحلة وكفر الدوار، وغيرها.²⁶

- الموجة الأولى:

كانت الموجة الأولى خلال الثلاث أيام الأولى من 25 حتى 28 يناير وهي موجة المواجهة مع الذراع الأمني للنظام في عدة مدن كان أبرزها القاهرة والإسكندرية والسويس، والتي انتهت بنصر حاسم بفرار عناصر الأمن والانسحاب الكامل للشرطة المصرية أمام حشود الجماهير التي انتصرت سلميا على العنف الشديد الذي استخدمته قوات الأمن وراح ضحيته أكثر من 150 شهيدا، وتم إعلان حالة الطوارئ ونزول الجيش المصري لحفظ الأمن في ظل فراغ أمني متعمد من جانب الشرطة.

- الموجة الثانية:

بدأت الموجة الثانية للثورة في مواجهة الذراع الإعلامي للنظام والذي لعب على نشر الذعر بين المواطنين مع تخوين للشوار من جانب

وجذب تعاطف لصالح رأس النظام والذي بلغ أوجه في خطبة الرئيس التي أعلن فيها عدم ترشحه مرة أخرى بانتهاء ولايته الحالية في شهر أيلول القادم. وكادت الثورة تخسر هذه المعركة إلا أن غطرسة القوى أوحت للنظام بضرورة القضاء على الحركة عبر العنف في معركة بين الثوار وبلطجية النظام وفلول جهازه الأمني، بدأت منذ ظهر الأربعاء الثاني من فيفري بما اصطلح على تسميته ب"موقعة الجمل" حيث اقتحم المستأجرون من قبل النظام ميدان التحرير حيث يعتصم الثوار بالجمال والخيول والبغال، في مشهد سريالي تواجه فيه الدواب شبابا يستخدم الكمبيوتر والانترنت، ثم يليها معركة بالطوب وزجاجات المولوتوف حتى فجر اليوم التالي لتنتهي هذه الجولة بعد صمود أسطوري من جانب الثوار على مدار 14 ساعة لم تخل من رصاصات قناصة تصيب رؤوس وصدور الثوار، والأهم بفقدان النظام لأي تعاطف كان قد اكتسبه بعد خطاب الرئيس، ونزول الملايين الذين قدروا بحوالي 8 ملايين في اليوم التالي إلى ميدان التحرير في القاهرة والميادين الرئيسية في معظم مدن مصر الرئيسية داعمين للثورة.

- الموجة الثالثة:

وجاءت الجولة الحاسمة أمام الذراع السياسي للنظام الذي حاول إيهام الجماهير بأنه في طريقه لإصلاح النظام القائم، عبر تعديلات في الحزب الوطني وهياكله واستبعاد الوجوه الكريهة وعلى رأسها أحمد عز مهندس تزوير الانتخابات الأخيرة ونجل الرئيس جمال مبارك، وإحالة بعض الوزراء السابقين للتحقيق بتهم فساد، ولم يدرك هؤلاء أن شعار

الثورة " الشعب يريد إسقاط النظام " لم يعد عنه رجوع بعد دماء أكثر من 300 شهيد دفعها الثوار، والثقة التي اكتسبها خلال المرحلتين السابقتين، وعدم الثقة المطلقة في رموز هذا النظام وقبل كل شيء الملايين الذين انضموا يوم بعد يوم للثورة رأسيا عبر انتشارها في محافظات ومدن جديدة، أو أفقيا مع عودة العمل بانتقال الثورة لكافة مواقع العمل والإنتاج خاصة مع عودة العمال لمصانعهم والذين ظلوا يشاركون في الثورة على مدار أيامها الأولى كمواطنين نظرا لإغلاق المصانع، لكن مع عودتهم للمصانع عادوا لممارسة السياسة باعتبارهم طبقة عاملة.

وجاء يوم الخميس 10 فبراير ليحسم الأمر، حيث شهد كل مكان في مصر سواء كان مصنعا أو شارعا أو شركة إضرابات وتظاهرات لم تجد القوات المسلحة سوى أن تلتقي شرعيتها مع شرعية الثوار في مواجهة مشروعية النظام القائم. وفي محاولة يائسة خرج الرئيس المخلوع ليلقي خطابه الأخير في هذه الليلة محاولا التحايل سياسيا بتفويض السلطة لنائبه عمر سليمان الذي كان قد تم حرقه عبر الأيام القليلة التي قضاها كنائب للرئيس وظهوره أمام الجماهير كجزء من فشل وترهل النظام وسوء أدائه السياسي، لتنتقل في مساء اليوم نفسه وصباح اليوم التالي الجمعة 11 فبراير مظاهرات رافضة للرئيس ونائبه تحت شعار "لا مبارك ولا سليمان" ليخرج النائب في اليوم الثاني معلنا حسم الثورة للمعركة بنصر تاريخي لثورة شعبية سلمية نموذجية.

2-3 دور وسائل الإعلام والاتصال في ثورة 25 يناير:

شكلت وسائل الإعلام والاتصال (The Media and Communication) دورا كبيرا وجد فعال في دعم وتوجيه الثورة

الشعبية المصرية، التي كان اغلب الناشطين فيها من الشباب، والذين كانت لهم القدرة البالغة على كيفية استخدام وتوظيف هذه الوسائل، ومدى تسخيرها لإنجاح هذه الثورة، والمضي بها قدما نحو دولة جديدة ونظام أكثر حرية وديمقراطية. واعتبارا بان لكل ثورة أدواتها وفق العصر الذي تحدث فيه، فان مجيء هذه الثورة تزامن مع عصر التكنولوجيا والتطور العلمي والذي تمثل في ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

فكما كانت الثورة الإيرانية تسمى بثورة الكاسيت "The Cassette Revolution" لدوره في تحريكها، فان ثورة الخامس والعشرين من يناير قد سميت بثوره الفيس بوك "Facebook" لدوره في الدعوة للمظاهرات، وبرز دور الشبكات الاجتماعية والانترنت "Internet" بصفه عامة في التغيير، وعكس ذلك من ناحية أخرى التحول لنمط جديد من جماعات الضغط الالكترونية "Electronic" Lobbyists التي انتقلت من مجرد التأثير على السياسات العامة، إلى القدرة على إحداث انفجار شعبي نجح في إسقاط النظام السياسي برمته.²⁷

2-3-1 القنوات الفضائية:

لعبت القنوات الفضائية دورا فعالا في تغطية ثورة 25 يناير بمصر، بحيث أظهرت هذه القنوات الصورة الحقيقية لهذه الثورة الشعبية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، أبدت كلا من القنوات

الناطقين بالعربية والمتمثلتين في قناة العربية وقناة الجزيرة دورهما المتميز والفعال في تغطية المشهد المصري.

اعتبرت قناة الجزيرة من بين أهم المحطات الإعلامية في تغطية الحدث الجديد "ثورة مصر"، بحيث وجهت هذه القناة كل جهودها نحو تغطية شاملة لأحداث ثورة 25 يناير يوما بيوم ولحظة بلحظة، الأمر الذي أدى بالحكومة المصرية إلى اتخاذ قرارات حاسمة بشأن إغلاق مكتب قناة الجزيرة بمصر، فقد تم قطع بث الجزيرة مباشر وإشارة قناة الجزيرة باللغة العربية من القمر الصناعي نايل سات (Nilesat) من قبل الشركة المملوكة للحكومة، وإغلاق مكتب القناة والاعتداء على بعض صحفييها واعتقالهم، وكذا إلغاء تصاريح اعتماد كافة الصحفيين العاملين مع شبكة الجزيرة.²⁸ إلا أن قناة الجزيرة استمرت في تغطيتها لأحداث الثورة المصرية مستخدمة في ذلك وسائل أخرى، وبث أخبار وتطورات هذه الثورة عبر الأقمار الاصطناعية الأخرى، حيث أطلقت الجزيرة الترددات الجديدة التالية، عرب سات (Arabsat) V11585، هوت بيرد V12111 (Hotbird).²⁹

أما لقناة العربية فقد لعبت دور المحاييد في تغطيتها للثورة، وكانت دائما تحضر في كل قضية طرفيها الاثنين، حتى لا يظن أحد أن القناة تقف مع أحد الطرفين، وقد عملت على إطلاق الأخبار فور صدورهما، وسلطت كاميرا على ميدان التحرير ليظهر المشهد كاملا أمام الجميع.³⁰ أما بالنسبة لبي بي سي (BBC) فهي أيضا

كان لها دور في تغطية أحداث الثورة إلا انه لم يرقى إلى الدور الذي لعبته الجزيرة والعربية، وذلك يعود لعدة أسباب منها قلة الموارد و نقص الأنفاق.

2-3-2 وسائل الإعلام الجديدة:

مسايرة ومواكبة منه للعولمة والتطور التكنولوجي، اخذ المجتمع المصري مكانا له في استخدام تكنولوجيا وسائل الإعلام والاتصال الجديدة، التي كان البارز الوحيد فيها مجموعات من النشطاء الشباب الذين تمرسوا وأتقنوا هذا النوع من التكنولوجيا، ووظفوها في شتى الميادين الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، بحيث خلق هؤلاء النشطاء مجموعات الفيسبوك، والمدونات الشخصية، وحسابات تويتر لإشراك المؤيدين والأتباع في المناقشات حول الأوضاع الراهنة في مصر.³¹

لعبت تكنولوجيا الاتصالات دورا مهما في الدعوة للثورة المصرية وبخاصة الشبكة العنكبوتية ويأتي دورها من خلال الموقع الاجتماعي فيسبوك (Facebook)، وتويتر (Twitter)، و حتى بالنسبة ليوتيوب (YouTube) وغيرها من المدونات الشخصية. كلها تم استغلالها من طرف النشطاء السياسيون في مصر للتواصل مع بعضهم البعض وطرح ونشر أفكارهم ومن ثم جاءت الدعوة إلى مظاهرة قوية في يوم 25 يناير الذي يوافق عيد الشرطة سابقا، فقد قام الناشطين المصريين وائل غنيم و عبد الرحمن منصور بإنشاء

صفحة بعنوان "كلنا خالد سعيد" على الموقع الاجتماعي فيسبوك على شبكة الإنترنت.³² فقد دعا الناشط وائل غنيم من خلال صفحته على موقع الفيسبوك (Facebook) إلى مظاهرات يوم الغضب في 25 يناير عام 2011 والذي إنظمت له حوالي 350000 عضو قبل 14 يناير 2011،³³ أما بالنسبة لتويتر فقد قدر المشتركين فيه بحوالي 131.204 مستخدم في الفترة ما بين 1 جانفي و30 مارس 2011.³⁴ فقد كان شعار الناشطين حول التحرك وتوجيه الثورة وفق الشبكات والمواقع الالكترونية " نحن نستخدم الفيسبوك لجدولة الاحتجاجات وتويتر للتنسيق، ويوتيوب لنعلم العالم".³⁵ وكذا الدور الذي لعبه الهاتف النقال كوسيلة أو أداة تكنولوجيا حديثة في تسهيل عملية الاتصال بين المتظاهرين، وكذا في تصوير الأحداث على المباشر بعد أن تم قطع شبكة الانترنت من طرف الحكومة المصرية وغلق مكتب الجزيرة بمصر.

وبالتالي يمكن القول أن الدور الذي لعبته تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دعم وتوجيه وتغطية ثورة 25 يناير، كان له اثر ايجابي فقد تمثل هذا الدور الكبير في التنسيق بين الشباب عن طريق هذه الوسائل الحديثة والتكنولوجيا المتطورة لتفجير الثورة في 25 يناير 2011، و تغطية شاملة لما تلاها من أحداث ووقائع.

خاتمة:

في الختام يمكن القول أن ثورة 25 يناير قد أكدت -إلى حد ما- الحقيقة القائلة بأن الثورة الشعبية تعتبر من بين أهم آليات التحول الديمقراطي، وذلك من خلال ما حققته من نتائج إيجابية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، بحيث وحدث كل الشرائح والفصائل الاجتماعية تحت مطالب ثورية واحدة، وقضت على نظام فاسد دام في هرم السلطة لأكثر من ثلاثة عقود، وسلمت مقاليد السلطة إلى جهة مدنية بعد أن تم احتكارها من طرف المؤسسة العسكرية لأكثر من ستة عقود.

إلا أن هذه الثورة الشعبية على الرغم أنها من أبرز محطات التحول الديمقراطي التي شهدتها الوطن العربي آنذاك، فقد تعرضت لجملة من التحديات كان أبرزها ما يلي:

- القمع المتواصل للمتظاهرين وذلك بشتى الوسائل، بحيث قامت السلطات سواء عن طريق الشرطة أو عن طريق مجموعات مدنية تابعة للنظام والمسماة "بالبلطجية"، والذين قاموا بالعديد من الأعمال والتي من شأنها التأثير والضغط على المتظاهرين من اجل تفرقتهم وفك وحدتهم، ولعل "موقعة الجمل" بتاريخ 02/02/2011 أهم دليل على ذلك.
- الاحتجاجات والمطالب الفئوية التي سبقت، تزامنت وتلت ثورة 25 يناير، والتي أضحت كظاهرة يومية في هذه الفترة، بحيث أصبح من الصعب التفريق بين هذه المظاهرات والثورة الشعبية والثورات المضادة الناشئة عن النظام وأتباعه، وذلك من حيث شرعيتها وسلميتها.

- منع التواصل بين المتظاهرين، بحيث عمدت السلطات إلى تعطيل الوصول إلى شبكة الانترنت بالمخالفة للقانون وذلك للحيلولة دون تواصل المتظاهرين، كما فرضت السلطات على شركات الاتصال منع خدمة الرسائل النصية في الهواتف النقالة، وعطلت خدمة الاتصالات.

التهميش:

¹ Martin Henningsson, *The "Tulip Revolution" in Kyrgyzstan - Revolution or Coup d'état?*, Kyrgyzstan, Stockholm University, 2006, p09

² جون فوران، ترجمة: تانيا بشارة، *مستقبل الثورات - اعدت التفكير بالتغير الجذري في عصر العولمة*، بيروت: دار الفارابي، ط1، ص 30.

³ إن القول بالخروج عن البنية الدستورية القائمة أو الخروج عن الشرعية كلاهما يعبر عن عدم قبول النظام القائم والخروج عنه، اعتباراً بأن الدستور هو الوثيقة السامية والأساسية في الدولة، وإن أنظمة الحكم تستند في سيطرتها وبقائها على هذه الوثيقة القانونية، وإن كل فعل يقوم به المواطن لا يتناسب ولا يتطابق مع ما هو دستوري، قانوني أو مشروع يعتبر خروجاً عن القانون أو جريمة، وهو ما يعرف بمبدأ المشروعية أما القول بالشرعية فهي حسب ماكس فيبر في قوله: ﴿إن النظام الحاكم يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة﴾ و طبقاً لما جاء به فيبر في مفهومه للشرعية فالخروج عنها يعني أن المواطنون يعتبرون أن النظام غير صالح وأنه لا يستحق التأييد والطاعة.

⁴ عزمي بشارة، *في الثورة والقبالية للثورة: سلسلة دراسات وأوراق بحثية*، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2012، ص 22.

⁵ وفاء لطفي، *الثورة والربيع العربي: إطلالة نظرية*، لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، 2012، ص 04.

⁶ كحيلة عبادة (محرر)، *الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور (أعمال ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية)*، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ط1، 2004، ص 299

⁷David Lane, **The Orange Revolution: 'People's Revolution' or Revolutionary Coup?**, Journal compilation: Political Studies Association (BJPIR), VOL 10, 2008, pp 525-549, P528/529.

⁸شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي و الثورة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط2، فبراير 2003، ص 49

⁹كحيلة عبادة وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 299

¹⁰Joël Colon-Rios and Allan C. Hutchinson, **Democracy and Revolution: An Enduring Relationship?**, Victoria University of Wellington: Faculty of Law Research Papers, Volume 3 Issue No5, 2013, p01.

¹¹خالد الحروب، الأنظمة العربية: إما الديمقراطية أو الثورة، الأيام: الآراء و المقالات، 7 فبراير 2011 انظر الموقع التالي:

<http://www.al-ayyam.com/article.aspx> تاريخ الاطلاع على الموقع:

2012/11/30.

¹²Joël Colon-Rios and Allan C. Hutchinson, Ibid p01.

¹³صامويل هانتجتون، نفس المرجع السابق، ص 75

¹⁴صامويل هانتجتون، نفس المرجع السابق، ص 61

¹⁵سامح فوزي، الموجة الرابعة.. الديمقراطية تواجه الديكتاتورية، انظر الرابط التالي:

<http://www.onislam.net> تاريخ الدخول: 2012/12/19

¹⁶محمد يحيى، الثورة المخملية!، النبأ، انظر الموقع التالي:

<http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc08.asp> تاريخ الدخول: 01/02/

2013

¹⁷Lester R. Kurtz, **Czechoslovakia's Velvet Revolution (1989)**, International Center on Nonviolent Conflict, March 2008, p01.

¹⁸لقد شهدت هذه الدول مع مطلع عام 2011 موجة صاعقة ضربت بأعماق نظمها الديكتاتورية، بحيث بدأت هذه الأنظمة المتسلطة بالانهيار والتي سيطرت على الحكم لمدد تفوق الثلاثة عقود، بحيث جاءت نهاية هذه الأنظمة - التي أفحمت معارضيتها من مجتمع مدني

وأحزاب سياسية وجمعيات وغيرها- على يد الشعوب التي عانت من مرارة استبدادها ووطنيتها، فبدأت الشرارة الأولى من تونس، ثم مصر ثم ليبيا فاليمن. ولتفاصيل أكثر انظر:

Laurel E. Miller, and Other, **Democratization in the Arab world: prospects and lessons from around the globe**, Santa Monica: RAND Corporation, 2012.

¹⁹ في السادس من جوان 2010 وقعت حادثة قتل خالد سعيد بعد أن عذّب حتى الموت على أيدي اثنين من مخبري قسم شرطة سيدي جابر، فهو أحد الشباب المصريين الذين كانوا ينشطون (كمدون) في الانترنت (blogger)، تم جره خارج مقهى الانترنت وتعرض للضرب حتى الموت على يد رجال الشرطة في الإسكندرية بمصر، وأطّل صاحب المقهى السيد حسن مصباح بتفاصيل الجريمة في مقابلة مصورة والتي قد تم نشرها على الانترنت، كما تم نشر صور الوجه المحطم للسيد سعيد على مواقع الشبكات الاجتماعية. وفي 14 جوان 2010 نشرت تفاصيل الحادثة على موقع مدونة أحد الناشطين يدعى اسكندر العمراني. لمزيد من التفاصيل انظر:

Habibul Haque Khondker, **Role of the New Media in the Arab Spring**, London: Routledge, Globalizations, Vol. 8, No. 5, October 2011, pp. 675-679, p 677. See: <http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/14747731.2011.621287>, تاريخ الاطلاع

على الموقع: 2013/01/05

²⁰ شفيق الغبرا، في فهم ثورة مصر واستمرارها، الوسط البحرينية، العدد 3214، الأحد 26 يونيو (جوان) 2011م الموافق 24 رجب 1432هـ انظر الموقع التالي:

<http://www.alwasatnews.com/3214/news/read/569486/1.html>

²¹ المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء ومصابي الثورة، أسباب الثورة، 2012، انظر الموقع التالي: <http://www.25jan.gov.eg/front/25Jan/25Jan.aspx>

²² أحمد سعيّد تاج الدين، ثورة 25 يناير ثورة شعب، مرجع سبق ذكره، ص 30/32.

²³ محمود شريف بسيوني، محمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، ط1، القاهرة: دار الشروق، 2012، ص 34.

²⁴ إزهار الغرابوي، "ثورة 25 يناير: الأسباب والتطلعات"، ورقة مقدمة في: مؤتمر 25 يناير 2011 ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 30-31 ماي 2011، ص 03.

²⁵ أميمه عبد اللطيف، الثورة الشعبية في مصر: القوى المحركة وتحديد الأدوار في المرحلة الانتقالية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 16 فبراير 2011، ص04، انظر الرابط التالي: <http://www.dohainstitute.org>، اطلع عليه بتاريخ: 05/01/2013.

²⁶ Delphine Pagès-El Karoui et Leila Vignal, **Les racines de la « révolution du 25 janvier » en Égypte: une réflexion géographique**, *EchoGéo Revues*, Sur le Vif, le 27 octobre 2011, p05, See: تاريخ الاطلاع على الموقع 07/01/2013، <http://echogeo.revues.org/pdf/12627>

²⁷ عادل عبد الصادق محمد، وسائط الاتصال الحديثة ودورها في ثورة 25 يناير، الأهرام الرقمي: ملف الأهرام الاستراتيجي، 1 مارس 2011، انظر الموقع التالي: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx>، اطلع عليه في:

²⁸ محمد احمد النابلسي، دور الإعلام في دعم الثورة المصرية وثورات الفيسبوك، المركز العربي للدراسات المستقبلية، 11 فبراير 2011، انظر الرابط التالي: <http://www.mostakbaliat.com/?p=6093>، تاريخ الاطلاع على الرابط: 22/06/2013.

²⁹ الجزيرة نت، مصر تغلق مكتب الجزيرة وتلغي البث، الجزيرة نت: الأخبار، 30/01/2011، انظر الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/news>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 25/06/2013.

³⁰ فاطمة شوقي وأكرم سامي، ندوة: 25 يناير أول ثورة حقيقية في تاريخ مصر.. وقناة العربية: دورنا نقل الخبر وليس التحريض.. ولم تتواطأ مع النظام المصري، اليوم السابع، الأحد، 6 مارس 2011، انظر الرابط التالي: <http://youm7.com/News.asp?NewsID=363882>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 28/06/2013.

³¹ Nahed Eltantawy, Julie B. Wiest, "Social Media in the Egyptian Revolution: Reconsidering Resource Mobilization Theory", In: **The Arab Spring: The Role of ICTs**, International Journal of Communication, FEA1207-1224, 5, 2011, p08.

³² صفوت العالم، دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي.. مصر نموذجاً، القاهرة: مركز الجزيرة للدراسات، الخميس 14 مارس 2013، ص 06. انظر الرابط التالي: <http://studies.aljazeera.net>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 03/07/2013.

³³ Habibul Haque Khondker, Op.cit, p 677.

³⁴ Madeline Storck, **The Role of Social Media in Political Mobilization: aCase Study of the January 2011 Egyptian Uprising**, Degree of M.A.(Honours With Internatinal Relations), University of St Andrews, Scotland, 20 Decembre 2011, p13.

³⁵ Madeline Storck, Ibid, p04